الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع افتراضي للجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2022 ومتابعة تنفيذها.

**التاريــــــخ:** 15 سبتمبر 2021 على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

**المكـــــــان:** اجتماع على الخط.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، رئاسة الحكومة،
  + السيّدة ريم القرناوي: رئاسة الحكومة،
  + السيدة جهان اللواتي: رئاسة الحكومة،
  + السيدة سوسن معلى: رئاسة الحكومة،
  + السيدة سنية غربي: رئاسة الحكومة،
  + السيدة هدى سنوسي : رئاسة الحكومة،
  + السيد محمد بوعزيز: الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية،
  + السيد وسام الهاني: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
  + السيدة منى المكي : الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
  + السيد شرف الدين اليعقوبي: جمعية "أنشر"،
  + السيدة إسراء الرحماني: جمعية "خرائط المواطنة"،
  + السيد محمد الإمام صميدة: جمعية "خرائط المواطنة"،
  + السيد الياس قرار: ممثل عن القطاع الخاص،
  + السيد زياد البلاجي: وزارة البيئة،
  + السيد مراد العوني: المعهد الوطني للإحصاء،
  + السيد مصعب الدرقاع: المعهد الوطني للإحصاء،
  + السيد محمد العارم: الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية،
  + السيدة خولة بن منصور: أستاذة جامعية.

**مشاركة ممثلين عن وحدة المساندة لشراكة الحكومة المفتوحة:**

* + السيد طارق نشناش: منسق برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في إفريقيا الفرنكوفونية،
  + السيد Gustavo Pérez Ara : مكتب "آلية التقييم المستقل"،
  + السيدة Mia Katan: مكتب "آلية التقييم المستقل".

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتح السيد خالد السلامي الجلسة من خلال التذكير بجدول أعمالها والذي يتعلق أساسا بـ:

* التداول حول ترشيح تعهد من خطة العمل الوطنية الأولى أو الثانية لنيل جوائز الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لشراكة الحكومة المفتوحة،
* مداخلات ثلاث خبراء عن مكتب "آليات التقييم المستقل" **Independent Reporting Mechanism (IRM)** بالمكتب الدولي لشراكة الحكومة المفتوحة بهدف تقديم آخر المستجدّات في مجال تقارير التقييم المستقل. هذا إلى جانب مداخلة عن منسق برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في إفريقيا الفرنكوفونية،
* عرض محتوى التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) ومدى التقدم في نسق تنفيذها.

في البداية، تمت الافادة أنه في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لشراكة الحكومة المفتوحة، أطلق المكتب التنفيذي لهذه المبادرة جوائز الحكومة المفتوحة بهدف تكريم التعهدات المدرجة بخطط العمل الأكثر تأثيرا على مستوى البلدان المنخرطة في هذه المبادرة، بحيث سيتم اختيار هذه التعهدات على أساس تأثيرها على حياة المواطن وعلى أساس تأثيرها في تحسين مستوى الديمقراطية. وفي الخصوص، اقترح المكتب التنفيذي للمبادرة قائمة في التعهدات لترشيحها للفوز بهذه الجوائز وذلك بالاعتماد على نتائج تقارير الرقابة المستقلة  Independent Reporting Mechanism (IRM)  . وتتمثل قائمة التعهدات التي تم اختيارها بالنسبة لتونس في ما يلي:

* التعهد 14: تطوير منظومة الميزانية المفتوحة من خطة العمل الوطنية الأولى لشراكة الحكومة المفتوحة (2014-2016)،
* التعهد 18: إعداد بوابة للمعطيات المفتوحة "Open Data" تتضمن جميع معلومات ومعطيات متعلقة بالاستثمار في قطاع المحروقات والمناجم من خطة العمل الوطنية الأولى لشراكة الحكومة المفتوحة (2014-2016)،
* التعهد 2: ارساء الاطار التنظيمي  لتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة من خطة العمل الوطنية الثانية لشراكة الحكومة المفتوحة (2016-2018).

كما يمكن اقتراح تعهد آخر تم ادراجه بخطة العمل الوطنية الأولى أو الثانية.

وحيث أن مسار الترشيح يتوجب تشريك الجهات المشاركة في قيادة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، فقد تمت دعوة أعضاء لجنة القيادة للتصويت على التعهد المقترح ترشيحه عبر المشاركة في الاستشارة العمومية التي تمّ فتحها على موقع الاستشارات العمومية [www.e-participation.tn](http://www.e-participation.tn) والتي يمكن كذلك النفاذ إليها عبر موقع شراكة الحكومة المفتوحة بتونس [www.ogptunisie.gov.tn](http://www.ogptunisie.gov.tn).

وستكون عملية التصويت النهائية للفوز بهذه الجوائز مفتوحة للعموم على عبر موقع واب شراكة الحكومة المفتوحة  [https://www.opengovpartnership.org](https://www.opengovpartnership.org/) خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر2021، حيث ستسند الجوائز لأحسن  ثلاث تعهدات  في كل منطقة من مناطق العالم الأربعة.

الجزء الثاني من الاجتماع تمّ تخصيصه لمداخلة ممثلين عن مكتب "آلية التقييم المستقل" Independent Reporting Mechanism (IRM) بوحدة المساندة لشراكة الحكومة المفتوحة وهما السيد Gustavo Pérez Ara والسيدة Mia Katan . وقد قاما بعرض حول الآليات الجديدة للتقييم كما يلي :

* أهداف اعتماد آليات التقييم المستقل،
* نتائج تحديث آليات التقييم المستقل في علاقة بخطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة، حيث سيتم العمل على ثلاث مراحل في هذا الإطار:
* خلال المرحلة الأولى، سيتمّ تقديم التوصيات اللازمة لدعم مسار "الخلق المشترك" أثناء عملية إعداد خطة العمل،
* خلال المرحلة الثانية، سيتمّ إعداد تقرير أول يتعلق ب"مراجعة خطة العمل" وذلك خلال شهر ديسمبر 2021. ويتضمّن هذا التقرير تقييم تقني مستقل وموجز حول خصائص خطة العمل من خلال ابراز نقاط القوة التي تتميّز بها وأبرز التحديات التي تواجهها مما يساهم في وضع الآليات الكفيلة بتعزيز مسار تنفيذ خطة العمل،
* خلال المرحلة الثالثة، سيتمّ إعداد تقرير ثان يتعلّق ب" تقرير نتائج التقييم " وذلك خلال شهر أفريل 2022. ويهدف هذا التقرير إلى تقييم مستوى تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل. كما يسلّط الضوء على النتائج الأولى المحقّقة ويتثبّت من مدى الامتثال لمعايير ومبادئ شراكة الحكومة المفتوحة.
* مسار إعداد التقرير المتعلّق بمراجعة خطة العمل:
* المراجعة الداخلية للتقرير عن طريق:
* التقييم من قبل خبراء دوليين
* التشاور مع فرق الدعم بمختلف البلدان المنخرطة في شراكة الحكومة المفتوحة.
* التقييم من طرف إطارات مكتب " آليات التقييم المستقلّ"
* المراجعة الخارجية للتقرير من خلال:
* تخصيص فترة لمراجعة مسودة التقرير قبل النشر ( 21 يوم )
* تخصيص فترة لإتاحة التقرير للعموم بهدف جمع التعليقات والملاحظات (14 يومًا). في هذا الإطار، سيتم نشر التعليقات الواردة مع التقرير النهائي.
* كيفيّة انتداب الباحثين والخبراء ضمن فريق الخبراء الإقليمي المتخصص في "آليات التقييم المستقل"، حيث تمّت الإشارة إلى المراحل المتّبعة لانتداب الخبراء والباحثين للتخصّص في مجال "آليات التقييم المستقل" وهي كالآتي:
* دراسة الترشحات،
* الخضوع لاختبار كتابي،
* المحادثة الشفاهية،
* مراجعة النقاط المتعلقة بتضارب المصالح،
* التكوين حول "آليات التقييم المستقل"
* تقديم الخبراء للمكلفين بنقاط اتصال شراكة الحكومة المفتوحة بمختلف البلدان .

* التركيبة الحالية لفريق الخبراء الإقليمي المتخصص في "آليات التقييم المستقل":
* يتم الاعتماد حاليا على 5 خبراء مختصّين في "آليات التقييم المستقل"، وهم خبراء من كينيا والمغرب وجنوب إفريقيا. وهم مختصين في إعداد تقارير التقييم المستقل بالبلدان الإفريقية،
* في بعض الأحيان يتمّ الحصول على دعم إضافي من الباحثين من ذوي الخبرة خارج المنطقة،
* في الأخير، تمّت الإشارة إلى حاجة مكتب "آليات التقييم المستقل" إلى خبراء جدد ممن يتقنون اللغة العربية والفرنسية بهدف تكوينهم في المجال. وقد تمّت دعوة الجميع لاقتراح بعض الأسماء المؤهلين للمشاركة وتقديم ترشحاتهم. كما تمّت الإشارة أن مختلف المعلومات الخاصّة بتقديم الترشحات ستتمّ إتاحتها على الموقع الخاص ب"آليات التقييم المستقل" IRM
* تقديم الخبيرة المختصّة في " آليات التقييم المستقلّ" التي سترافق تونس في إعداد تقرير"مراجعة خطة العمل" وهي باحثة جامعية من المغرب، شاركت في مسار انضمام المغرب لشراكة الحكومة المفتوحة.
* تقديم روزنامة العمل للفترة القادمة:
* **سبتمبر- أكتوبر2021:** القيام بالبحوث اللازمة لمراجعة خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة من خلال القيام باجتماعات مع مختلف الأطراف المتدخلة.
* **ديسمبر2021:** مشاركة مسودة التقرير بهدف جمع التعاليق والملاحظات (21 يوم لمراجعة التقرير قبل نشره)،
* **جانفي 2022:** نشر مسودة التقرير للعموم بهدف جمع التعليقات والملاحظات (لمدة 14 يومًا)،
* **فيفري 2022** : اجتماع اختياري لمناقشة مراجعة خطة عمل مكتب "آليات التقييم المستقل"

في نفس السياق، تدخّل السيد طارق نشناش مؤكدا الحاجة إلى خبراء من إفريقيا الفرنكوفونية لتكوينهم في مجال "آليات التقييم المستقل" مشيرا في إجابته على أحد التساؤلات أن أعضاء اللجنة الاستشارية المكلفة بمتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة بتونس يمكنهم تقديم ترشحاتهم في الغرض، وعند قبول أحد الترشحات، سيتمّ تعيينه كخبير في "آليات التقييم المستقل" بالمغرب أو الكوت ديفوار أو بوركينافاسو وبالتالي لا يمكن تعيينه كخبير لتونس وذلك حتى يتم تفادي مسألة تضارب المصالح.

السيد طارق نشناش قدّم كذلك مجموعة من التفسيرات ووضّح عديد النقاط الخاصّة بترشيح التعهدات لنيل جوائز الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لشراكة الحكومة المفتوحة.

الجزء الأخير من الاجتماع تمّ تخصيصه لاستعراض مدى التقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة مع تقديم مجموعة من الملاحظات في هذا السياق. وقد تمت الاشارة إلى تراجع معدل تونس في شراكة الحكومة المفتوحة ليصبح دون المعدل الأدنى المطلوب (12 نقطة من 16) وذلك نتيجة لتأخر إصدار تقرير غلق الميزانية لسنة 2019. وهو ما يستوجب عقد اجتماع مع الإدارة العامة للمحاسبة العمومية بوزارة المالية ومع محكمة المحاسبات بهدف التسريع بإصدار هذا التقرير قبل نهاية جوان 2022، حتى تتفادى تونس الخروج من مبادرة "شراكة الحكومة المفتوحة". وكذلك العمل على إصدار التقارير الموالية في آجالها القانونية( بعد 18 شهرا من السنة المالية المعنيّة).

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| التعهد | | | نسبة التقدّم في تنفيذ التعهد والملاحظات المتعلّقة به |
| المحور الأول: الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية | | | |
| تعهدعدد1: استكمال الاطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة | | تمت الافادة أن هيئة النفاذ إلى المعلومة قد قامت بإعداد مشاريع الأوامر الحكومية المدرجة ضمن هذا التعهد . وقامت بإحالتها إلى رئاسة الحكومة خلال شهر جوان 2021. وأنه لم يتمّ بعد النظر في هذه المشاريع. | |
| تعهد عدد2: تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية | | أشار السيد محمد بوعزيز أن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية أعدّت دليل حول الممارسات الفضلى والمعايير الدولية لنشر التقارير الرقابية. وأن هذا الدليل يستهدف كافة الهيئات الرقابية بهدف نشر تقاريرها. من جهتها أضافت السيدة منى المكي أن هذا الدليل تمّ إعداده بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجال على غرار "الجمعية التونسية للمراقبين العموميين". وهو موجّه في نسخته الحالية للمراقبين العموميين والمتصرفين وسيقع تنظيم ورشة عمل في الغرض لتقديم هذا الدليل لهم. كما سيقع العمل على إعداد دليل مبسّط موجّه للصحافيين والمجتمع المدني بهدف نشر ثقافة المساءلة والشفافية وحتى يتمّ توجيه دليل الإجراءات لمختلف الهيئات حتى تنشر تقاريرها.  في نفس السياق أشار السيد بوعزيز أن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية قد عقدت ندوتها السنوية تحت شعار" نشر التقارير الرقابية دعامة لتكريس الشفافية والمساءلة" وذلك إيمانا منها بأهمية عمليّة النشر في تحقيق الأهداف الإصلاحية لهذه التقارير وتعزيز نجاعتها.  و خلال هذه الندوة، تولّى المنسّق الوطني لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة تقديم عرض حول التعهد الذي تمّ إدراجه بخطة العمل الوطنيّة الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة والمتعلق ب"تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخصّ التقارير الرقابية".  بالنسبة لوضع منصة الكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات، أشار السيد محمد بوعزيز إلى ضرورة وجود التمويلات اللازمة لتفعيل هذا الجزء من التعهد، لاسيما وأن هذه المنصّة ستثمّن مختلف المخرجات الصادرة عن تقارير الرقابة وستعطي أكثر أهمية لعملية نشر التقارير على أرض الواقع. وفي الوقت الحالي، فإن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، مازالت في مرحلة نشر تقريرها السنوي على موقعها الرسمي الذي تمّ الاعلان عن طلب عروض جديد لتطويره وذلك في انتظار شروع الهيئات الرقابية الأخرى في نشر التقارير الرقابية ووضعها على مواقع الواب. | |
| تعهدعدد 3: تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخصّ التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح | | تمّ التذكير بمحتوى هذا التعهد الذي يتمثّل في تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخصّ التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح ويتمثّل في:  - إصدار النص الترتيبي (مشروع أمر حكومي) المتعلق بضبط أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح،  - نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح بالنسبة للمسؤولين المحددين قانونا (الثماني فئات الأولى من الفصل الخامس من القانون عدد 46 لسنة 2018)،  - تطوير منظومة الكترونية متكاملة لتلقي التصاريح بالمكاسب والمصالح ومعالجتها.  في هذا الإطار، تمّت الإشارة إلى بعض العوائق التي يمكن أن تعيق تنفيذ هذا التعهد خاصّة بعد القرارات الأخيرة التي شملت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. | |
| تعهد عدد 4: تكريس الشفافية المالية | | أشار السيد أسد الخليل أنه بالنسبة لتطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا)، أن المركز الوطني للإعلامية التابع لوزارة المالية بصدد تطوير التصميم الخاص بهذه البوابة وأن النسخة الأوليّة منها ستكون جاهزة خلال السداسي الأول لسنة 2022.  كما أشار السيد الخليل أنهم بصدد العمل على التعهد الفرعي الخاص بميزانية المواطن والذي يمكن تطويره وتحسينه من خلال إمكانية الشراكة مع شبكة GIFT  “ Global Initiative for Fiscal Transparency”  في نفس السياق، اقترحت السيدة عائشة كرافي إعادة التواصل مع المسؤولين في هذه الشبكة . | |
| تعهد عدد 5 : تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها | | بالنسبة لجرد البيانات العمومية ذات الاولوية على مستوى عدد من القطاعات، بيّنت السيدة ريم القرناوي أنه سيتمّ التركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية ( الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية، العدل، الداخلية) مع التركيز على المعطيات ذات الطابع الجغرافي وأن وحدة الإدارة الإلكترونية بصدد الإعداد لهذه الاجتماعات من خلال التنسيق مع شبكة منسقي البيانات العمومية المفتوحة بمختلف الوزارات. وسيتمّ في هذا الإطار تثمين عامل الخبرة الذي تمّ تحصيله خلال المرحلة الأولى من المشروع، التي وردت بخطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. كما سيتم العمل على دفع نسق تنفيذ هذا التعهد من خلال الاستئناس بنتائج الشراكة بين تونس وكوريا الجنوبية في إطار مركز التعاون التونسي الكوري في مجال الإدارة الإلكترونية.  وفي ما يتعلق بتطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة تراعي الخصائص الفنية المنصوص عليها ضمن الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021، أشارت السيدة سنية الغربي أنه قد تمّ إعداد الخصائص المرجعية (كراس الشروط) الخاصة بتطوير هذه البوابة. كما تمّ فتح باب الترشحات بهدف اختيار مكتب الدراسات الذي سيقوم بتطوير هذه البوابة. وستكون هذه البوابة الوطنية جاهزة في نسختها الجديدة مع أواخر سنة 2022. كما بيّنت أن هذه التعهدات يتم تنفيذها بالشراكة مع البنك الدولي.  السيدة القرناوي أضافت أنه يتمّ العمل حاليا على إعداد دليل خاص بفتح البيانات العمومية موجه للمسؤولين على برنامج البيانات العمومية المفتوحة بمختلف الوزارات وغيرها من الهياكل العمومية .وذلك بالشراكة مع برنامج PAGOF ، وهو برنامج دعم الحكومات الافريقية الفرنكوفونية المنخرطة في شراكة الحكومة المفتوحة والذي تموّله "الوكالة الفرنسية للتنمية" –AFD  السيدة إسراء الرحماني دعت إلى مشاركة أعضاء اللجنة الاستشارية المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة محتوى كراس الشروط بتطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة حتى يتسنى للمختصّين في المجال تقديم إضافاتهم وملاحظاتهم. | |
| تعهد عدد6 : ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها | | السيد مراد العوني أشار إلى أن هذا التعهد يتعلّق بضبط عدد من المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية ذات الاولوية والعمل على تعزيز وتكريس اعتماد هذه المرجعيات على مستوى الهياكل العمومية وتطويرها مؤكدا على أن هذا التعهد هو تعهد أفقي، يجمع عديد الأطراف. لذلك اقترح أن يكون العمل في هذا الإطار عملا جماعيا.  في هذا السياق، اقترحت السيدة القرناوي العمل على تعميم استعمال عدد محدّد من المرجعيات في مرحلة أولى، ثم العمل على تعميم استعمال عدد آخر من المرجعيات في مرحلة ثانية. | |
| تعهد عدد7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم | | استعرض السيد وسام الهاني محتوى هذا التعهد المتعلق ببعث موقع بيانات مفتوحة جديد خاص بقطاعي الطاقة والمناجم يتضمن جميع المعطيات الخاصة بهما بالاعتماد على المعايير الدولية المعتمدة في الغرض، ومن أهمها معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ITIE. وذلك لضمان استمرارية عملية نشر المعطيات، في إطار تشاركي ومنهجي. وذلك إلى جانب مواصلة مسار انضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. | |
| المحور الثاني: المشاركة العمومية | | | |
| تعهد عدد8: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس | أشارت السيدة القرناوي، أنه قد تمّ الانتهاء من تعمير الاستبيان حول واقع الحكومة المفتوحة بتونس وذلك بالشراكة مع عدد من الأطراف المتدخلة في المجال. وتتولى منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية حاليا إعداد النسخة الأولى من تشخيص واقع الحكومة المفتوحة بتونس والذي سيتم اثراءه والانتهاء من اعداده خلال شهر أكتوبر بالاعتماد على مقاربة تشاركية. وفي الخصوص، سيتمّ فتح استشارة عمومية بهدف تحديد المحاور ذات الأولوية في تصميم رؤية استراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس. وبعد ذلك سيتم تنظيم ورشات عمل موجّهة حسب كل محور من محاور الحكومة المفتوحة المتعلقة بالمشاركة العمومية والشفافية والمساءلة وبحضور عدد معيّن من المختصّين المتدخلين في كل مجال سواء من الإدارة أو المجتمع المدني بهدف مناقشة وإثراء محتوى النسخة الأولى من هذه الاستراتيجية وكذلك دراسة مخرجات الاستشارة العمومية. وستكون هذه الاستراتيجية جاهزة خلال شهر مارس 2022. | | |
| تعهد عدد 9: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية | تمّ التذكير بمحتوى التعهد الذي يهدف إلى مزيد تطوير البوابات الوطنية للمشاركة الإلكترونية تحديدا بوابتي (بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn وبوابة "ء-مواطن" [www.e-people.gov.tn](http://www.e-people.gov.tn)) وحثّ الهياكل العمومية على اعتمادها في مجال المشاركة العمومية والعمل على الدمج بين القنوات المتداخلة ضمنها.  في هذا السياق، تمّت الإشارة إلى الإشكالية التي يمكن أن يطرحها تنفيذ هذا التعهد في ظل الاجراءات الأخيرة التي شملت المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة. | | |
| تعهد عدد 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي | أشارت السيدة سوسن معلى إلى أنه قد تمّ إلى حد الآن فتح باب الترشح أمام البلديات لتقديم طلبات الترشح لاختيار 12 بلدية للمشاركة في مشروع  خطة عمل الشباب وذلك خلال الفترة الفاصلة بين 06 أوت 2021 و10 سبتمبر 2021. وقد تمّ إعلان طلب الترشح هذا على صفحة الفيسبوك الخاصّة بالجامعة الوطنية للمدن التونسية. وسيتم عقد اجتماع يوم 16 سبتمبر2021 بحضور ممثلين عن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وعن الجامعة الوطنية للمدن التونسية وعن وحدة الإدارة الإلكترونية وذلك بهدف دراسة مختلف الملفات المترشحة واختيار 12 بلدية لتنفيذ هذا التعهد وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية. | | |
| المحور الثالث: الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي | | | |
| تعهد عدد11 :تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحليّ | | في إطار هذا التعهد، تمّت الإشارة إلى أنه سيتم تطوير استراتيجية عامّة للاتصال تهمّ مختلف البلديات المعنية بتنفيذ هذا التعهد والتي سينبثق عنها خطط عمل اتصالية، حيث سيتمّ تطوير مجموعة من وسائل الاتصال تراعى فيها الحاجيات الخصوصية لكل بلدية. في هذا السياق، أعدّت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ الخصائص الفنية المتعلقة بانتداب مكتب دراسات الذي سيتولى مرافقة البلديات في تنفيذ هذا التعهد.  وفي إطار تنفيذ الجزء الفرعي الثاني من هذا التعهد، تمّت الإشارة إلى الدورة التكوينية التي ستنظمها وحدة الإدارة الإلكترونية بالتعاون مع برنامج دعم الحكومة المفتوحة بالدول الافريقية الفرنكفونية"PAGOF"وهي تتعلّق بمجال البيانات المفتوحة وتحديدا البياناتالجغرافية وذلك لفائدة البلديات المعنية بتنفيذ هذا التعهد. وسيتمّ تنظيم هذه الدورة التكوينية خلال الفترة الممتدة من 27 سبتمبر إلى غاية 29 سبتمبر 2021. | |
| تعهد عدد :12 دعم الشفافية الماليّة على المستوى المحلّي | | أشارت السيدة سوسن معلى نيابة عن السيدة أمال اللومي، رئيسة الهيئة العليا للمالية المحلية أن الهيئة بصدد العمل على تكوين فريق العمل الذي سيشرف على متابعة تنفيذ هذا التعهد والذي سيضم مختلف الأطراف المتدخلة في المجال سواء من الإدارة أو المجتمع المدني أو البلديات.  كما تمت الإشارة إلى جلسة العمل عن بعد التي عقدتها الهيئة العليا للمالية المحلية يوم 15 جويلية 2021 مع ممثلين عن شبكةGIFT- Global Initiative For Fiscal Transprency وبمشاركة ممثلين عن وحدة الإدارة الالكترونية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة المالية ورئيسة الجمعية التونسية للحوكمة المحليّة. وانبثقت عن هذه الجلسة مجموعة من النقاشات المهمّة والحوارات الثريّة تتعلق بمجال المالية المحلية. والهدف من هذه الجلسة هو تثمين التجربة التونسية في مجال المالية المحلية والبحث عن الآليات الكفيلة بدفع تنفيذ كل من التعهد 12 والتعهد الفرعي من التعهد عدد 4 (لخاص بإعداد الميزانية المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية على مستوى عدد من البلديات) | |
| المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية ورقمنتها | | | |
| تعهد عدد 13: تطوير عدد من الخدمات الإداريّة على الخطّ على مستوى عدد من القطاعات | | بالنسبة للتعهد الفرعي الأول الخاص بإحداث دليل رقمي للهياكل العمومية يتضمن البيانات المكانية والجغرافية للمصالح العمومية على الخرائط والخدمات التي توفرها، أشار السيد أمين الهيشري أن التصور حول هذه التطبيقة هو تصور واضح ولكنه قدّم تساؤل في ما يخص الآجال المعتمدة وكذلك كراس الشروط الخاصّة بهذه التطبيقة. | |

وفي الأخير، تمت دعوة المشاركين في الجلسة إلى المشاركة في الاستشارة العمومية الخاصة بترشيح تعهد من خطة العمل الوطنية الأولى أو الثانية لنيل جوائز الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لشراكة الحكومة المفتوحة. هذا إلى جانب دعوة المشاركين الذين تتوفر فيهم الشروط إلى تقديم ترشحاتهم ليصبحوا خبراء في مجال "آليات التقييم المستقل" عن منطقة إفريقيا الفرنكوفونية.

وبذلك اختتمت الجلسة.